



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي / النجف الاشرف

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون / العام

الجرائم الناشئة عن سوء الإدارة للمال العام

في العراق

((دراسة مقارنة))

رسالة تقدّمة بها الطالبة

رؤى رياض محسن

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في القانون / العام

بإشراف الدكتور

خالد خضير دحام المعموري

استاذ القانون الجنائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنَّ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا
وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ
نِعْمًا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء الآية (58)

الإهداء

إلى والدي ... الذي علمني أن الحياة شرف وجهد

إلى والدتي ... التي علمتني أن الحياة صبر ومثابرة

إلى ولدي .. قرة عيني واملني في الحياة

إلى اشقائي وشقيقاتي ...

إلى زميلتي الحبيبة التي رافقتني طيلة دراستي "زهراء"

إلى كل من قدم إليّ الدعم

اهدي هذا الجهد المتواضع له يعبر عن عرفاني وحيي لهم

الباحثه

شكر و عرفان

- ج -

الحمد لله على فضله والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد بن عبد الله
وعلى آله وصحبه المنتجبين إلى يوم الدين

اشكر الله عز وجل على حسن توفيقه وأتقدم في مستهل الشكر لأستاذي
الدكتور خالد دحام المعموري على جهوده المبذولة معي وما قدّم إليّ من نصائح
وتوجيهات كذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور صلاح حسن الشمري
الذي مد إليّ يد العون والمساعدة بالمصادر التي ساهمت بإنجاز هذا العمل فله مني
بالغ الشكر والامتنان والتقدير..

ولا يفوتني تقديم شكري وامتناني العاليتين لإدارة معهد العلمين للدراسات العليا
عمادة وأساتذة وموظفين وعاملين لما قدموه من جهود كبيرة ومد يد العون في
سبيل تحقيق غاياتنا وأهدافنا.

ومن دون أن أنسى إدارة مكتبة كلية القانون جامعة كربلاء التي لها مني فائق
التقدير والاحترام للمساعدة الكبيرة المقدمة لي من قبلهم.

وأخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق
 والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين .

الباحثه

المُستخلص

لأهمية المال العام ودوره في بناء أساس الدولة وحماية الوظيفة العامة نجد إنَّ المُشرِّع العراقي قد خصص منظومة قانونية وقضائية موضوعية وفعّالة لحمايته من سوء أدارته وضمان نزاهة الوظيفة، وقد تجلّى ذلك في إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي المال العام، من بينها قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع وقانون ديوان الرقابة المالية الذي يتولى الرقابة والتدقيق على المال العام أينما وجد لضمان الحفاظ عليه من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه فضلا عن قانون الادعاء العام الذي يهدف إلى الحفاظ على أموال الدولة والقطاع العام .

إنَّ تحقيق نزاهة الوظيفة العامة وحماية الأموال العامة سواء مدنيا أو جزائيا هو هدف سعى اليه المُشرِّع العراقي والتشريعات المقارنة ولا زال، فالموظفون العموميون هم الدعامة الكبرى التي تقوم عليها أجهزة وإدارات الدولة، وهم الأمناء على المصلحة العامة فأداء الواجبات الملقاة عليهم على اكمل وجه ووفق القوانين والتعليمات له الفضل في نجاح الإدارة العامة وفي المقابل إذا ما وجد تقصير أو إهمال في أداء تلك الواجبات ترتب عليه تبعات مختلفة تنعكس على الإدارة. لذلك نجد أن كافة التشريعات أجمعت على تقرير أحكام تقييد الموظفين العموميين ورتبت عليهم عقوبات تختلف شدة وتخفيفاً بين التشريعات باختلاف الأضرار التي يتسببوا بها للمال العام و ضرر بالمصلحة العامة.

وقد تم تناول هذا الموضوع في ثلاث فصول خُصص الفصل الأول لبيان ماهية الجرائم الناشئة عن سوء الإدارة للمال العام الذي تضمن مبحثين خصص المبحث الأول لبيان تعريف المال العام ، وتعريف الإدارة والجريمة وبيان سوء الإدارة الذي يطال المال العام وهل له واقع في نصوص القانون من عدمه . أما المبحث الثاني فقد أختص بالمبحث عن المصلحة المحمية في تجريم إساءة إدارة المال العام وبيان المصلحة من حيث عناصرها وشروطها . أمّا المطلب الثاني من المبحث فقد خصص لبيان ماهية المصلحة في الجرائم المضرة بالمال العام، وهل تقتصر فقط على حماية الوظيفة العامة أم المال العام أم الإدارة العامة، وبيان تقييم

المُشرِّع لهذه المصالح . بعد ذلك لغرض إتمام متطلبات الدراسة والإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه فقد تناولنا الجوانب الموضوعية للجرائم الناشئة عن سوء الإدارة فبيننا في الفصل الثاني صور الجرائم العمدية عن سوء الإدارة للمال العام عبر مبحثين تناول المبحث الأول الجرائم الناشئة عن مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف بعد أن بينا تلك القاعدة ، ثم وضعنا ماهية الجرائم التي تحقق مصالح شخصية أو قد يستخدم المال في غير الأغراض المخصصة له وبيننا عقوبتها ، أما المبحث الثاني فقد خصص لبيان جريمة هدر المال العام وأركانها وعقوبتها.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه صور الجرائم غير العمدية الناشئة عن سوء الإدارة للمال العام عبر مبحثين خصص المبحث الأول لبيان أركان الجريمة ثم بينا في المبحث الثاني عقوباتها و كيفية تحريك الدعوى والتعويض عن هذه الجرائم . لذا تضمنت الدراسة العديد من المقترحات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة ، والتي أدرجت في خاتمة الرسالة.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	1 - 6
2	الفصل الأول : ماهية الجرائم الناشئة عن سوء إدارة المال العام	7 - 55
3	المبحث الأول : تعريف الجرائم الناشئة عن إساءة إدارة المال العام.	7 - 29
4	المطلب الأول : التعريف اللغوي للجرائم الناشئة عن إساءة إدارة المال العام.	8 - 16
5	الفرع الأول : التعريف اللغوي للجريمة.	8 - 9
6	الفرع الثاني : التعريف اللغوي للإدارة.	10
7	الفرع الثالث : التعريف اللغوي لكلمة إساءة.	11 - 14
8	الفرع الرابع: التعريف اللغوي للمال العام.	14 - 16
9	المطلب الثاني : المعنى الاصطلاحي للجرائم الناشئة عن إساءة إدارة المال العام.	12 - 29
10	الفرع الأول : المعنى الاصطلاحي في الفقه.	16 - 24
11	الفرع الثاني : المعنى الاصطلاحي في القانون.	24 - 27
12	الفرع الثالث : المعنى الاصطلاحي في القضاء.	28 - 29
13	المبحث الثاني : المصلحة المحمية في تجريم إساءة إدارة المال العام.	29 - 55
14	المطلب الأول: المصلحة المعتبرة في حماية المال العام	30 - 44
15	الفرع الأول : تعريف المصلحة.	30 - 34

31- 30	أولاً: لغة.	16
32 - 31	ثانياً: شرعاً.	17
34 - 32	ثالثاً: اصطلاحاً.	18
35 - 34	رابعاً: كمصطلح اقتصادي.	19
40 - 35	الفرع الثاني: عناصر المصلحة وشروطها وأنواعه.	20
37 - 35	أولاً: عناصر المصلحة.	21
39 - 37	ثانياً: شروط المصلحة.	22
40 - 39	ثالثاً: أنواع المصلحة .	23
44 - 40	الفرع الثالث: تفريد المصلحة العامة في قانون العقوبات.	24
55 - 44	المطلب الثاني: المصلحة المحمية في جرائم إساءة إدارة المال العام.	25
47 - 45	الفرع الأول: تقييم المُشرِّع للمصالح	26
55 - 47	الفرع الثاني / طبيعة المصلحة المحمية في الجرائم المضرة بالمصلحة العامة	27
111 - 56	الفصل الثاني / صور الجرائم الناشئة عن سوء الإدارة للمال العام	28
93 - 57	المبحث الأول : الجرائم الناشئة عن مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف	29
84 - 59	المطلب الأول : استخدام المال العام لتحقيق مصالح شخصية	30
68 - 59	الفرع الأول : جريمة الرشوة	31
64 - 61	اولا : أركان جريمة الرشوة	32
68 - 64	ثانيا: عقوبة جريمة الرشوة	33
81 - 68	الفرع الثاني: جريمة الاختلاس	34

72 - 69	اولا : أركان جريمة الاختلاس	35
81 - 72	ثانيا : عقوبة جريمة الاختلاس	36
84 - 81	الفرع الثالث : جريمة الاستيلاء	37
83 - 82	اولا : أركان جريمة الاستيلاء	38
84 - 83	ثانيا : عقوبة جريمة الاستيلاء	39
93 - 85	المطلب الثاني : استخدام المال العام في غير الأغراض المخصصة له	40
88 - 85	الفرع الأول : جريمة الأضرار بمصلحة الدولة للحصول على منفعة	41
87 - 85	اولا: أركان الجريمة	42
88 - 87	ثانيا: عقوبة جريمة الأضرار بمصلحة الدولة	43
93 - 88	الفرع الثاني : جريمة مخالفة الواجبات الوظيفية	44
91 - 88	اولا : أركان الجريمة	45
93 - 91	ثانيا عقوبة جريمة مخالفة الواجبات الوظيفية	46
105 - 93	المبحث الثاني :جريمة هدر المال العام عمدا	47
98 - 94	المطلب الأول : الاساس القانوني لتجريم هدر المال العام	48
111 - 99	المطلب الثاني : أركان جريمة هدر المال العام	49
99	الفرع الأول : الركن المفترض (صفة الجاني)	50
103 - 100	الفرع الثاني : الركن المادي لجريمة هدر المال العام	51
105 - 103	الفرع الثالث: الركن المعنوي(القصد الجرمي)	52
111 - 106	المطلب الثالث : عقوبة جريمة هدر المال العام	53
155 - 112	الفصل الثالث :صور الجرائم غير العمدية الناشئة عن سوء الإدارة للمال	54

	العام	
140-112	المبحث الأول : أركان جريمة الأضرار غير العمدية بالمال العام	55
131 - 113	المطلب الأول : الركن المادي	56
125 - 113	الفرع الأول : الخطأ	57
131 - 125	الفرع الثاني : الضرر	58
131	الفرع الثالث : العلاقة السببية بين الخطأ والضرر	59
140 - 132	المطلب الثاني : الركن المعنوي	60
155 - 140	المبحث الثاني : عقوبة جريمة الأضرار غير العمدية الناشئة عن سوء الإدارة للمال العام	61
147 - 140	المطلب الأول : الإجراءات الجزائية والعقابية لسوء إدارة المال العام	62
142 - 140	الفرع الأول : الدعوى الجزائية	63
147 - 142	الفرع الثاني : عقوبة الجريمة	64
144 - 143	أولاً - العقوبة الأصلية المقررة للجريمة	65
146 - 144	ثانياً - ظروف جريمة الأضرار الجسيم بالمال العام	66
147 - 146	ثالثاً - العقوبة التكميلية	67
149 - 148	المطلب الثاني : الأثر المدني لجرائم سوء الإدارة	68
151 - 149	الفرع الأول : التضمين	69
155 - 152	الفرع الثاني : الدعوى المدنية	70
166 - 156	الخاتمة	71